

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨١

بشأن تنظيم ورسم سياسة الاستخدام والرعاية للعمال المرسمين والمؤقتين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسمين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٧٦ بنقل تبعية جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسمين إلى وزارة القوى العاملة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧٩ بمسئوليات وتنظيم وزارة القوى العاملة والتدريب ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل لجنة استشارية برئاسة وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب وعضوية كل من :

(أ) وكلاء وزارات الدولة للزراعة والأمن الغذائي ، التعمير ، الإسكان واستصلاح الأراضي ، التأمينات .

(ب) ممثل عن أمانة الحكم المحلي لانتقل درجته عن وكيل وزارة .

- (ج) وكيل وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب المختص .
(د) رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة .
(هـ) عبد لايزيد على ثلاثة من ذوى الخبرة يختارهم وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .
وللجنة أن تدعو لحضور اجتماعها من ترى الاستعانة بهم في المسائل المعروضة عليها .
ويكون مدير عام الإدارة العامة لاستخدام ورعاية العمال الموسمين والمؤقتين بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب مقررا للجنة .
وتختص هذه اللجنة برسم سياسة استخدام ورعاية العمال الموسمين والمؤقتين وإقرار البرامج والخطط اللازمة لتنفيذ هذه السياسة بما يحقق التنسيق والتكامل في الخدمات التي تقدمها الجهات المعنية .

مادة ٢ - تنشأ بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب إدارة عامة لاستخدام ورعاية العمال الموسمين والمؤقتين تختص بجمع البيانات المتعلقة بهذه العمالة وإجراء الدراسات والبحوث التي تكفل حسن استخدامها وتوفير الرعاية لها واقتراح الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق ذلك .

مادة ٣ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسمين .

مادة ٤ - تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لنقل الاعتمادات المالية المخصصة لجهاز رعاية وتشغيل العمال الموسمين ، وكذا نقل العاملين فيه بذات اقدمياتهم ورواتبهم إلى وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب .

مادة ٥ - يلغى كل حكم مخالف لأحكام هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ رجب سنة ١٤٠١ (١٣ مايو سنة ١٩٨١)

أنور السادات